



The First International Scientific Conference
Iraqi Academic Union / Center for Strategic and Academic Development
Under the Title “Humanities and Pure Sciences: Vision towards
Contemporary Education”

11-12 February 2019, University of Duhok – Iraq

المؤتمر العلمي الدولي الاول

نقابة الاكاديميين العراقيين / مركز التطور الاستراتيجي الاكاديمي

تحت عنوان "العلوم الانسانية والصرافة رؤية نحو التربية والتعليم المعاصرة"

12-11 شباط 2019م ، جامعة دهوك - العراق

<http://conference.iraqiacademics.iq>

Banks Internal Control of Electronic Banking Operations

Lect. Dr. Siham Swadi Tu'ma

Al-Mustansiriyah University – College of Law

Sahamaltaie@gmail.com

Abstract:

Electronic banking operations are amongst the most important operations carried out by commercial banks, as electronic technology has become a part of every aspect of our life in general and banking business in particular thanks to its many advantages, especially speed and shortening of long distances. Some of the most important operations of this kind are electronic money, automated clearing, electronic cheques, electronic money transfer, and others. Due to such importance, commercial banks had to practice control over those operations to ensure that they are performed in compliance with applicable laws and regulations .

Key words: Banking operations, electronic money, banks



الرقابة الداخلية للمصارف على العمليات المصرفية الالكترونية

م .د. سهام سوادي طعمة

الجامعة المستنصرية – كلية القانون

sahamaltaie@gmail.com

الملخص :

تعد العمليات المصرفية الالكترونية من اهم العمليات التي تقوم بها المصارف التجارية وذلك بسبب تدخل العالم الالكتروني بكل مفاصل الحياة بصورة عامة وفي اعمال المصارف الجارية بصورة خاصة لما يحمله من مزايا عديدة اهمها السرعة واختصار المسافات البعيدة .ومن اهم هذه العمليات النقود الالكترونية والمقاصة الالكترونية والصكوك الالكترونية والحوالات الالكترونية وغيرها , ومن هذه الالهمية كان على المصارف التجارية فرض رقابتها على هذه العمليات لضمان سيرها وفق القوانين والتعليمات النافذة .
الكلمات المفتاحية : العمليات المصرفية , النقود الالكترونية , المصارف ,

المقدمة:

أدت ثورة الاتصالات وتبادل المعلومات عبر الوسائط الالكترونية أواخر القرن الماضي إلى ظهور وتطور جوهري في طبيعة العملاء في القطاع المصرفي والمالي ، ولأن هذا القطاع سريع التأثير بالتغيرات التكنولوجية التي كانت سببا أدى إلى نشوء كيانات مصرفية عملاقة فكان لابد من إعادة النظر في الدور التقليدي للبنوك الذي كان يقتصر على تقديم خدمات مصرفيه بالطريقة التقليدية ليقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية متطورة تعتمد على ما أوجدته التكنولوجيا الحديثة من وسائط أكثر فعالية وسرعة في الخدمة أدى ذلك الى استبدال بعض الخدمات التقليدية بخدمات إلكترونية تعتمد على تقنية المعلومات و الاتصالات ، كما أن دخول الانترنت وبداية ظهور التجارة الالكترونية والعمليات الالكترونية بوجه خاص والنمو المتسارع للاقتصاد العالمي فرضت بمجملها على المصارف استغلال هذه الوسيلة لتقدم لربائنها خدمات جديدة في مجال العمليات المصرفية الالكترونية أو ما يسمى بالصيرفة الالكترونية.

وقد انعكس ذلك كله على متطلبات الرقابة الداخلية لدى المصارف، إذ أصبح الأمر يتطلب مزيدا من الإجراءات الرقابية الجديدة للحد من مخاطر العمليات الالكترونية وكذلك تلبية لمتطلبات التشغيل الالكتروني وقد تم تطوير عدد من الأدوات والإجراءات الرقابية التي لابد من إتباعها من قبل المصارف التي تمارس أنشطة العمليات الالكترونية وقد صاحب ذلك التطور مجموعه من الإجراءات الإدارية التي تكفل تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية على تنفيذ أنشطة العمليات المصرفية الالكترونية ونظراً للدور الذي تلعبه المصارف التجارية في البيئة الاقتصادية فان موضوع الرقابة الداخلية على تلك المصارف التي تقدم العمليات المصرفية الالكترونية سيسهم بالمزيد من التطور لتلك المصارف التي تمارس العمليات الالكترونية وهو ما سينعكس على السمعة وكفاءة المصارف وثقة العملاء المتعاملين مع تلك المصارف ولذا كان من الأهمية القيام بدراسة تبين مدى التزام المصارف بمتطلبات الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية.



مشكلة البحث:

على الرغم من انتشار العمليات الالكترونية فقد صاحب ذلك مشكلات اقتصادية وقانونية واجتماعية بسبب ثورة الاتصالات التي واكبت التطوير في صناعة العمليات الالكترونية حيث أصبح العالم قرية صغيرة وازداد حدوث الاختلاسات والاستخدام غير المرخص وإجراءات توفير الأمان حيث إن استخدام العمليات الالكترونية بشكل واسع في البنوك أدى إلى خلق تحديات متعددة لنظام الرقابة على هذه العمليات سواء في كيفية التعامل مع هذه الاستخدامات أو إجراءات الرقابة عليها.

أهمية البحث:

نتيجة للدور الذي تلعبه البنوك التجارية في دعم التنمية الاقتصادية في العراق وما تشهده الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة من تقدما ملموسا في العمليات الالكترونية فأن للرقابة الداخلية على هذه العمليات في البنوك أهمية خاصة حيث تؤدي إلى حماية العمليات المصرفية وتوفير الثقة في البنك وإدارته من قبل العملاء والمساهمين والمستثمرين وذلك نظرا لما يصاحب العمليات المصرفية الالكترونية من مخاطر متعددة لا تقتصر فقط على المخاطر التقليدية.

ولذلك فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في أنها سوف تسهم بشكل متواضع في معرفة مدى التزام المصارف بمتطلبات الرقابة الداخلية على العمليات الالكترونية وسوف تحاول اكتشاف المعوقات التي تحول من استخدام الرقابة على هذه العمليات واقتراح الحلول الملائمة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة ماهية العمليات المصرفية الالكترونية وماهي خصائصها ومميزاتها ومخاطرها.
- معرفة الرقابة الداخلية وماهي متطلباتها وإجراءاتها .

تقسيم البحث :

محاولة منا للإحاطة بموضوع بحثنا الموسوم (الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية) فسوف نقسمه الى مبحثين نتناول في المبحث الاول ماهية العمليات المصرفية الالكترونية ونتطرق في المطلب الاول منه الى تعريف العمليات المصرفية وخصائصها . اما المطلب الثاني فنتولى فيه دراسة انواع العمليات المصرفية الالكترونية ومخاطرها .

اما المبحث الثاني من البحث فسنتناول فيه احكام الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية و قد قسمناه الى مطلبين , الاول يتناول تعريف الرقابة الداخلية ومتطلباتها , اما المطلب الثاني فنتطرق فيه الى دراسة اجراءات الرقابة الداخلية العامة والتنظيمية .

المبحث الاول :

مفهوم العمليات المصرفية الالكترونية:

شهدت الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة تقدماً ملموساً في مجال السماح لعملاء المصارف بأجراء العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصال الالكتروني ومن المتوقع ان تنتشر هذه العمليات بشكل واسع في الفترة المقبلة خاصة في ظل التطور المستمر في مجال التقنية المصرفية. وعليه فمن الضروري دراسة تعريف العمليات المصرفية الالكترونية وخصائصها في مطلب اول ثم نتناول دراسة انواع العمليات المصرفية الالكترونية ومخاطرها في مطلب ثاني .



المطلب الاول

تعريف العمليات المصرفية الالكترونية وخصائصها :

نتناول في هذا المطلب تعريف العمليات المصرفية الالكترونية في فرع اول اما الفرع الثاني سنتولى دراسة خصائص هذه العمليات , وكما يلي :

الفرع الاول :

تعريف العمليات المصرفية الالكترونية :

يقصد بالعمليات المصرفية الالكترونية تقديم المصارف الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها المصارف وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء بما يهدف إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها المصرف دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة وحصول العملاء على خدمات محدودة كالتعرف على معاملاتهم وأرصده حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قروض وكذلك طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال⁽ⁱ⁾.

وكذلك تعني العمليات المصرفية الالكترونية قيام البنوك بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية أو المستحدثة وذلك باستخدام وسائط الاتصال الالكترونية اما بفرض تعزيز حصتها في السوق المصرفي أو خفض التكاليف والمصرفيات أو لتوسع نطاق خدماتها داخل أو خارج حدودها الوطنية⁽ⁱⁱ⁾.

وكذلك يعرفها اخر , بما يقدمه البنك من خدمات مصرفية تقليدية أو متطورة من خلال قنوات اتصال إلكترونية ، يخول الدخول فيها بعد استيفاء شروط العضوية المحددة من طرف البنك ، وهي بذلك تحقق للبنك فوائد عديدة ، لاسيما تخفيض تكاليف الاستغلال و رفع كفاءة العمليات ومستويات الجودةⁱⁱⁱ .

وعليه يمكن تعريف العمليات المصرفية الالكترونية هي مجموعة العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف والمسموح له بمزاوتها بموجب القوانين والتعليمات النافذة عن طريق وسائل الاتصال الحديثة .

الفرع الثاني :

خصائص العمليات المصرفية الالكترونية :

تعمل المؤسسات المصرفية منذ سنوات على توسيع دائرة خدماتها بالطرق الإلكترونية حتى باتت العمليات المصرفية الإلكترونية تعتمد بشكل متزايد على الوسائل الإلكترونية من سحب أموال وكشف حساب وتحويل أموال وغيرها . وتبرز خصائص العمليات المصرفية الالكترونية من خلال مميزات هذه العمليات والتنافس على الصيرفة الالكترونية , ومن خلال التعاون الوثيق بين المصارف و العاملين في قطاع التكنولوجيا الإلكترونية^(iv) وللعمليات المصرفية الإلكترونية مميزات أهمها :

- 1- المساهمة في ارتفاع حدة التنافس في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية , خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لحجم ونوعية تلك الخدمات
- 2- المساهمة في نجاح التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات واجهزة الكمبيوتر والبرامج المعلوماتية.
- 3- أنصاف هذه العمليات بالمرونة والسهولة والسرعة , مما يتيح توسيع دائرة التعامل داخل المؤسسات المصرفية والمالية او غيرها , ومما يؤمن الحماية والتكامل بين المعلومات والخدمات المصرفية الالكترونية .



4- سهولة التواصل بين الداخل والخارج من خلال شبكة الاتصالات التكنولوجية المتطورة , مما يسمح بتخطي العقبات الجغرافية والزمنية في انجاز الصفقات المصرفية والتجارية والمالية بشكل عام .

5- الاستفادة من المعلومات الجمة المخزنة على شبكة الانترنت العالمية مما يؤدي الى توسيع الاستثمارات في الداخل والخارج على حد سواء.

المطلب الثاني :

أنواع العمليات الإلكترونية ومخاطرها :

ان العمليات المصرفية الالكترونية لها عدة انواع وتعرض جميعها الى مخاطر عديدة , وعلية سنتولى دراسة انواع العمليات المصرفية الالكترونية في فرع اول ثم تناول دراسة مخاطرها في فرع ثاني وكما يلي :

الفرع الاول :

انواع العمليات المصرفية الالكترونية :

اتجهت البنوك في الوقت المعاصر إلى انجاز أعمالها ومعاملاتها المصرفية عن طريق استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية وذلك استجابة للتقدم والتطور التكنولوجي في الحاسبات الآلية واستخدامها في إدارة أعمال المنظمات المعاصرة وتحت هذا البند سنقدم أهم أنواع الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك التجارية والتي تتماثل في الآتي :

اولا - خدمات الصرافة الآلية (ATM) :

تقدم البنوك خدمات الصرافة الآلية لعملائها عن طريق استخدام ماكينات اليه الكترونية او صراف الي الكتروني , حيث يدخل العميل وفقاً لرقم سري خاص به كرت اعد خصيص لهذا الغرض في هذه الماكينات, وبذلك يستطيع أن يحصل على بعض الخدمات المصرفية مثل حصوله على الخدمات السحب النقدي في حدود المبالغ المسموح بها يومياً وبالإضافة الى ذلك فقد يسرت بعض البنوك على عملائها عمليات الشراء من بعض متاجر السوبر ماركت حيث قامت بتكيب آلات الالكترونية خاصة في هذه المتاجر يستطيع العملاء عن طريقها وباستخدام بطاقات الصرف الالي سداد قيمة مشترياتهم بحيث يتم خصم هذه القيمة من حساب هؤلاء العملاء لدى البنك وإضافتها فوراً إلى حساب البائعين^(v) .

ان أهم الخدمات التي يقدمها الصراف الالي^(vi) السحب النقدي وإيداع النقد و إيداع الشيكات ودفع الفواتير والاستفسار عن الأرصدة والتحويل من الحسابات وتغير الرقم السري وطلب دفتر شيكات و الاستفسار عن أسعار العملات .

ثانيا - خدمات إصدار النقود الإلكترونية / النقود الرقمية:

تعرف النقود الإلكترونية بأنها مجموعه من البروتوكولات والتوقعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية ان تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية وبعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية او الرقمية هي المكافئ الإلكترونية للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها^(vii) .

ثالثا - خدمات الانترنت المصرفي:

أتاح انتشار شبكة الانترنت للمصارف خدمات الصرف المنزلي حيث اتجهت المصارف بدلاً من التوسع في إنشاء مقرات جديدة لها إلى إنشاء مواقع لها على هذه الشبكة يتم من خلالها توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها فضلاً عن تحقيق الكفاءة والفعالية في عمليات تسويق خدماتها المالية حتى في المناطق البعيدة والنائية والتي لا تتوفر لهذه البنوك فروع فيها .



كما تقدم المصارف لعملائها عبر شبكة الانترنت خدمات عرض الفواتير الالكترونية والقيام بتحصيلها إلكترونياً وتسليم الحسابات لأصحاب هذه الفواتير عن طريق إرسالها بالبريد الإلكتروني .

كما تقوم المصارف أيضاً بدمج ماكينات الصرف الآلي التابعة لها مع شبكة الانترنت لتمكين عملائها من المشاركة في كل أعمال ومعاملات التجارة الالكترونية على نطاق واسع .

وبالإضافة الى ذلك فإن الانترنت المصرفي يمكن العملاء أيضاً من التأكد من أرصدهم لدى المصارف كما يقدم ويسر لهم طريقة دفع قيمة الكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونياً ويساعدهم أيضاً ويرشدهم الى استخدام الطريقة المثلى في إدارة المحافظة المالية من أسهم وسندات. كما يوضح الانترنت المصرفي للعملاء أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية الخاصة بكل الخدمات المصرفية ويحدد طريقة تحويل الأموال من حسابات العملاء المختلفة فضلاً عن تحديد وبيان مدى إمكانية عقد الاجتماعات عن بعد على شاشات الكمبيوتر لمناقشة استفسارات العملاء واستقبال الردود والنصائح المالية من الخبراء المتخصصين في ذلك .

وليس هذا فحسب بل تمتد الخدمات الالكترونية للبنوك إلى أصحاب المشروعات الصغيرة فتساعدهم في تأسيس مواقع لهم على شبكة الانترنت بما يمكنهم من أداء أعمالهم بطريقة الكترونية بالإضافة الى حماية العملاء من كل مخاطر النصب والاحتيال التي يمكن أن يتعرضوا لها وإمدادهم بالمعلومات التي تمكنهم من التأكد من هوية أصحاب الحسابات في البنوك الأخرى ^{viii}.

رابعا - خدمات الهاتف المصرفي :

انشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي كخدمه يتم تأديتها لمدة 24 ساعه يومياً وخلال الاجازات والعطلات الرسمية أيضاً، وتتيح هذه الخدمة للعملاء الاستفسار عن حساباتهم ، كما تمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل دفع فواتير التلفون والكهرباء وغيرها ^{ix} . ومن مميزات هذه الخدمة أيضاً الحصول على الخدمات الاتية ^(x):

أ- إتاحة الحصول على الخدمة في أي وقت خلال اليوم وخلال الأسبوع.

ب- باستطاعة العميل اختيار نعمة الاتصال التي يريد سماعها .

ج- الحصول على معلومات بخصوص حسابات الودائع والقروض التي يملكها العميل .

د - التحويل بين الحسابات التي يملكها ، وكذلك الحصول على خدمات أخرى.

خامسا - إصدار الشيكات الالكترونية:

الشيك الالكتروني هو المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها والشيك الالكتروني هو رساله الكترونه موثقه ومؤمنه يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية الى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً للمستلم الشيك (حامله) ليكون دليلاً على انه قد تم صرف الشيك فعلاً ويمكن لمستلم الشيك ان يتأكد إلكترونياً من انه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه ^(xi).



سادسا - خدمات المقاصة الإلكترونية :

تسمح خدمات المقاصة الإلكترونية بتحويل النقود من حساب العملاء الى حسابات افراد آخرين أو منظمات أخرى في أي فرع لأي مصرف في الدولة مثل دفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل الى حسابات الموظفين او دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين والمعاشات الى المستفيدين منها .

كما تطورت خدمات المقاصة الإلكترونية بحيث أصبحت تشمل نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي ، وبنا وعلى ذلك فقد أصبحت المستويات الإلكترونية للمدفوعات بين المصارف المختلفة تتم ضمن نظام المدفوعات الإلكترونية للمقاصة ، ويحقق نظام المدفوعات الإلكترونية للمقاصة عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبدون الغاء أو تأخير مع توفير عنصر دفع هذه المدفوعات بقيمة اليوم نفسها ، ولهذا فقد سعت الكثير من البنوك إلى تطبيقه والاستفادة من مزاياه^(xii) .

سابعا - إصدار البطاقات البنكية :

تعد البطاقات البنكية مظهراً حديثاً من مظاهر تطور شكل ونوعية النقود وتعرف أيضاً باسم النقود البلاستيكية وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية كالكرات الشخصي أو الفيزا أو الماستركارد . وتمكن هذه البطاقات حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي كما تمكنه أيضاً من شراء معظم احتياجاته أو اداء مقابل ما يريد من خدمات وذلك دون ان يكون لديه مبالغ كبيرة من الأموال قد تتعرض للسرقة أو الضياع أو التلف وتوجد أنواع رئيسية من البطاقات البنكية وهي :

- البطاقات الائتمانية . - بطاقات الصرف البنكي .

- بطاقات الدفع . - البطاقة الذكية .

ويمكن إلقاء الضوء على كل نوع من أنواع البطاقات البنكية فيما يلي^(xiii) :

أولاً - البطاقات الائتمانية :

تعد البطاقات الائتمانية من أكثر أنواع البطاقات انتشاراً في العالم حيث مازالت الكثير من أعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية تتم من خلالها وتصدر البنوك هذه البطاقات كما تقوم جهات أخرى غير مصرفية بإصدارها أيضاً ومن أمثلة هذه البطاقات الفيزا والماسترد كارد بالإضافة إلى البطاقات متعددة الأغراض غير المصرفية مثل بطاقات أميركان إكسپريس وديسكفر وكروت دينرز كلب وتصدر المصارف هذه البطاقات في حدود مبالغ معينة ومن أمثلتها بطاقات تحمل صورة العميل منعاً للتزوير والسرقة كما يتم إصدارها بالعملة المحلية والأجنبية . وتوفر البطاقة الائتمانية لحاملها الوقت والجهد كما أنها تمثل مصدر دخل للبنك مقابل رسوم الخدمات المقدمة للعملاء أو مقابل فوائد التأخير في السداد و التي يقوم بدفعها هؤلاء العملاء كما أنها تنشط التعامل في الأسواق لسهولة التبادل من خلالها كما أنها تكون مقرونة بمنح ائتمان ومن ثم تخلق ما يعرف بالنقود المصرفية .

ثانياً - بطاقات الصرف البنكي Charge Cards

تعرف هذه البطاقات أيضاً ببطاقات الصرف الشهري نظراً لأنه يجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل لها خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد .



ثالثاً – بطاقة الدفع Debit Cards

تعتمد هذه البطاقات أساساً على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في شكل حسابات جارية يمكن الاعتماد عليها لمقابلة مسحوباته المتوقعة وتحقق هذه البطاقات حاملها مزايا التوفير في الوقت والجهد كما تعتبر أيضاً مصدراً لزيادة إيرادات البنك . وقد اصدر البنك العراقي ضوابط لنظام الدفع الالكتروني للأموال رقم (3) لسنة 2014 , حيث تضمنت التزامات مزود خدمة الدفع وكيفية حماية اموال الزبائن والتدقيق والرقابة وغيرها من الاحكام القانونية .

رابعاً – البطاقات الذكية Smart Cards

تمثل هذه البطاقات في رقيقة الكترونية يخزن عليها جميع بيانات حاملها كالاسم والعنوان واسم المصرف وأسلوب الصرف والمبالغ المنصرف وتاريخه وتاريخ حياة العميل المصرفية . وتشبه البطاقة الذكية النقود الورقية وذلك من حيث أنه لا يوجد بمقتضى العمل بما تسوية نهائية أو مقاصة كما لا يوجد نظام لتعقب الصفقات والتعاملات بالإضافة الا انه إذا فقدت هذه البطاقة فإنه لا يستطيع الغير أن يستخدمها بالإضافة إلى أنها تمثل قيمة نقدية كما يوجد اتجاه أيضاً لاستخدامها في نقل الأموال من بطاقة إلى بطاقة أخرى .

وتمكن البطاقات الذكية حاملها من اختيار طريقة التعامل بما سواء كان هذا التعامل ائتماني او عن طريق الدفع الفوري كما أنها تعتبر بالنسبة للعميل بمثابة كمبيوتر متنقل وتمتاز بالحماية ضد التزوير والتزيف وعدم تقليدها .

ويمكن لصاحب البطاقة الذكية أن يحملها لأي مكان كما تمنح هذه البطاقة الفرصة لصاحبها لطلب خدمات شخصية متعددة كما تعتبر واحدة من المفاتيح التي تساعد على زيادة وانتشار استخدام التليفون المحمول في عمليات التجارة ، وتعدد مجالات استخدام البطاقات الذكية حيث يمكن تحويلها إلى حافظة نقود الكترونية يمكن ملئها وتفريغها من النقود كما يمكن اعتبارها بمثابة بطاقة شخصية أو بطاقة صحية أو بطاقة أمنية أو أنها بمثابة تذكرة يمكن استخدامها للتنقل بوسائل النقل العام كما تستخدم البطاقات الذكية أيضاً لتأمين إجراء التحويلات المالية داخل شبكة الانترنت .

وتحقق البطاقات الذكية العديد من الفوائد والمزايا لعل من أهمها تحقيق التعامل في سهولة ويسر وتقليل فرص التحويل والتلاعب في الأعمال عن طريق تضمين البطاقة بيانات أكثر وأدق تحديداً للعميل كما أنها تتسم بسهولة الحصول عليها من منافذ الصرف الالكتروني ومراكز البيع التجارية والهواتف وأجهزة التليفزيون . هذا بالإضافة إلى أنها تأخذ دور النقود من مختلف الفئات مما يضيفي عليها المرونة عند الاستخدام. وتعتبر بطاقة الموندكس Mandex CARDS أحدث وسيلة دفع عالمية تم طرحها لعملاء المصارف وهي تتمثل في بطاقة ذات شريحة الكترونية تستطيع تخزين المعلومات وتكون بمثابة كمبيوتر صغير تحمله البطاقة مما يجعلها تتسم بالمرونة الكبيرة عند الاستخدام كما أنها تتميز بالجمع بين النقود الورقية وبطاقات الدفع الحديثة مع تلافي عيوبها وتمتعت بطاقة المونكس بالعديد من المزايا من أهمها أنها تعد بديلاً للنقود كما يسهل إدارتها مصرفياً فضلاً عن أنه يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية . أو بطاقة خصم فوري وفقاً لرغبة العميل .

الفرع الثاني :

مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية:

يصاحب تقديم العمليات المصرفية الالكترونية مخاطر متعددة وسوف نقوم بالتعرف على بعض المخاطر كما يأتي :

ومن أهم المخاطر التي قد تنشأ عن العمليات المصرفية الإلكترونية نذكر ما يلي :



1 . المخاطر الاستراتيجية Risk Strategic :

إن العمليات المصرفية الإلكترونية تعتمد على الإنترنت من أجل توفير المعلومات لعملائها وأيضاً تنفيذ العمليات التي يطلبونها. ولا شك في أن التطورات السريعة في التكنولوجيا ، و ازدياد حدة التنافس بين المصارف ا وبين المؤسسات غير المصرفية ، قد تعرض المصارف إلى مخاطر كبيرة في حال عدم سلامة عمليات التخطيط والتنفيذ لاستراتيجية العمليات المصرفية الإلكترونية .

وعليه فإن إدارة المصرف بحاجة إلى درس متأن لمدى مساهمة استراتيجية الإنترنت في الحفاظ على تنافسية المؤسسة وربحيتها ، مع التأكد من عدم حصول زيادة غير مرغوبة في بنية المخاطر . وعلى السلطات الرقابية أن تتوقع من المصارف قيامها بتقييم الفوائد والمخاطر المرتبطة بخياراتها الاستراتيجية^{xiv}.

2- مخاطر التشغيل

تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملائمة تصميم النظم أو عدم إنجاز أعمال الصيانة وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء وذلك على النحو التالي^{xv}:-

أ-عدم التأمين الكافي للنظم: System security

تنشأ هذه المخاطر عن إمكان اختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك او من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.

ب- عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة:

وهي تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها (بطئ الأداء على سبيل المثال) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا زاد الاعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة.

وقد نص على هذا النوع من المخاطر المادة 36 من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 رقم 4 لسنة 2010 حيث اعتبر المشرع وحدة المخاطر في المصرف مسؤولة عن ادارة مخاطر التشغيل الناتجة عن وجود ثغرات في نظام الضبط الداخلي او نتيجة لعطل في انظمة التشغيل الالكتروني^{xvi}.

3 - مخاطر السمعة :

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه المصرف ، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على المصارف الاخرى ، نتيجة عدم مقدرة المصرف على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها^{xvii}.

إن مخاطر السمعة تتعلق بالتطورات غير المتوقعة التي يمكن أن تعترض تقديم المصرف لخدماته ومنتجاته من خلال قنوات المصارف الإلكترونية .

من هنا تكمن أهمية امتلاك المصرف لشبكة موثوق بها لدعم أنشطته في حقل المصارف الإلكترونية.

ويمكن أن تتعرض سمعة المصرف لأضرار فادحة في حال عدم توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية و الاستجابة الفورية لحاجات ومتطلبات عملائه. ومن أجل حماية المصرف يتعين عليه تطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة إلى

عمليات المصارف الإلكترونية بحيث أنه^{xviii}



- 1- يجب على المصارف أن تضمن تقديم المعلومات المناسبة في مواقعها على الإنترنت ، بغية السماح للعملاء المحتملين بالتوصل إلى استنتاجات مدروسة حول هوية المصرف ومركزه القانوني ، وذلك قبل الدخول بمعاملات تنفيذ من خلال العمليات المصرفية الإلكترونية .
 - 2- يجب على البنوك اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من الوفاء بمتطلبات سرية العميل بحسب الدول التي يقدم فيها البنك منتجاته وخدماته المستندة إلى العمليات المصرفية الإلكترونية
 - 3- يجب أن تكون للبنوك القدرة الفاعلة واستمرارية النشاط وعمليات التخطيط للطوارئ للمساعدة على ضمان توافر النظم والخدمات من خلال العمليات الإلكترونية .
 - 4- يجب على البنوك إعداد خطط مناسبة تتضمن الاستجابة للحوادث ، والحد منها وخفض المشكلات الناشئة عن الحوادث غير المتوقعة ، بما في ذلك أنواع الهجوم الداخلي والخارجي ، التي قد تعوق تزويد النظم والخدمات المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية .
- 4 - المخاطر القانونية :

وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية^{xix} ، لاسيما وان العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لازالت في طور التطوير مثل السجلات والتوقعات والعقود الإلكترونية وقواعد إرسال وتلقي السجلات الإلكترونية ، والاعتراف بسلطات وقواعد التصديق الإلكتروني ، وإحكام السرية والإفصاح ، كذلك انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال .

وتبرز اهم التحديات القانونية متمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقدات الالكترونية حجيتها في الإثبات^{xx} ، امن المعلومات ، وسائل الدفع ، التحديات الضريبية ، إثبات الشخصية ، التوقيع الالكتروني ، أنظمة الدفع النقدي ، المال النقدي أو الالكتروني ، سرية المعلومات وأمنها من مخاطر إجرام التقنية العالية ، خصوصية العميل ، المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر ، حجية المراسلات الالكترونية ، التعاقدات المصرفية الالكترونية ، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات المصرف أو المستخدمة من موقع المصرف أو المرتبطة بها ، علاقة وتعاقدات المصرف مع الجهات المزودة للتقنية أو المورد لخدماتها مع المواقع¹ الخليفة ، مشاريع الاندماج والمشاركة والتعاون المعلوماتية^{xxi} .

المبحث الثاني :

احكام الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية :

يعد موضوع الرقابة الداخلية من المواضيع بالغة الاهمية عموما وفي العمل المصرفي خصوصا ، حيث ان تشخيص نواح الضعف والقصور في هذه النظم يعتبر امرا بالغ الاهمية للمساهمة في معالجة الاخفاقات وتحسين اداء المصارف التجارية .وعليه سنقسم هذا المبحث الى مطلبين الاول يتناول دراسة مفهوم الرقابة الداخلية ومتطلباتها اما المطلب الثاني يتولى دراسة الاجراءات الخاصة برقابة المصارف على عملياتها الالكترونية المصرفية .

المطلب الاول :

مفهوم الرقابة الداخلية على العمليات الالكترونية :

يقصد بالرقابة الداخلية هي انواع الرقابة التي تمارسها كل منظمة بنفسها على اوجه النشاطات والعمليات التي تؤديها وعلى مختلف مستويات التنظيم^{xxii} .



وعرفت الرقابة الداخلية ايضا على انها تشمل الخطة التنظيمية و وسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية اصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعة^{xxiii}. وكذلك تعرف على انها الجهود المنظمة التي تتم عبر المستويات التنظيمية المختلفة بغرض صياغة النظم وضبطها والتفتيش عليها ومعالجة ثغراتها او اتخاذ قرارات بتطويرها , اي انها مجمل التأثيرات لعناصر البنيان التنظيمي للبنك والموارد البشرية والمواد المدارة لتحقيق اهداف البنك^{xxiv}.

كما عرفتها لجنة (COSO) بأنها العملية التي يتم تصميمها لتوفير تأكيد مناسب بفاعلية وكفاءة عمليات التشغيل وبإمكانية الثقة في القوائم المالية والالتزام بالقوانين واللوائح وهي عملية تتأثر بمجلس الادارة والافراد الاخرين^{xxv} ويمكن لنا تعريف الرقابة الداخلية بأنها مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتبناها الإدارة لتمكينا من استغلال موارد المصرف بكفاية وحمايتها من سوء الاستخدام وضمان دقة التزامها بالقوانين والتعليمات النافذة .

الفرع الثاني :

متطلبات الرقابة الداخلية :

وتتضمن أربعة متطلبات وهي متطلبات حماية وامن ، ومتطلبات تشريعية ، ومتطلبات تكنولوجية، ومتطلبات إدارية

أولاً- متطلبات الحماية والأمن

أقرت لجنة بازل مجموعة من المتطلبات الخاصة بالرقابة على أمان العمليات المصرفية الالكترونية وهي

- 1-على البنوك اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحقق من هوية العملاء الذين تقدم لهم الخدمات عبر الانترنت وطبيعة تحويلهم.
- 2-يجب على البنوك استخدام طرق التحقق من المعاملات وان تتولى ترويج (عدم النقض)no repudiation وان تحدد المسائلة عن المعاملات المصرفية الالكترونية.
- 3-يجب أن تتأكد البنوك من توافر الضوابط المناسبة للتحويل ومن صلاحيات الدخول للنظم المصرفية الالكترونية إلى قواعد البيانات والتطبيقات
- 4-يجب على البنوك أن تضمن توافر الإجراءات المناسبة لحماية مصادقية البيانات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية للسجلات والمعلومات
- 5-لا بد من أن تضمن البنوك وجود مسارات تدقيقية واضحة لكل المعاملات المصرفية الالكترونية.
- 6-يجب على البنوك اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية كتمان المعلومات الخاصة بالعمليات الالكترونية كما يجب أن تكون هذه الإجراءات متوافقة مع درجة حساسية المعلومات المطلوب نقلها أو خزنها في قواعد البيانات^{xxvi}.

ثانياً- المتطلبات التقنية والتكنولوجية:

وهي مجموعة البرامج والأجهزة والمعدات ومواقع الانترنت الخاصة بالأعمال الالكترونية المصرفية حيث أحدثت التطورات التكنولوجية مزيدا من الحاجة إلى الاستفادة من هذه التطورات المتسارعة لازدياد حدة المنافسة بين البنوك التي تواكب هذه التطورات لتحقيق ميزة تنافسية وتوظيف هذه التكنولوجيا والتقدم التقني في صالح خدمة العملاء وبالتالي يجب حراسة المتطلبات التقنية والتكنولوجية من حيث مدى توافر البنية التحتية الملائمة لتطبيق أنشطة الأعمال الالكترونية في البنوك .



ثالثا - المتطلبات التشريعية والقانونية :

يتطلب الولوج إلى الأعمال الالكترونية مواكبة متواصلة وناجحة مع متطلبات العصر الالكتروني لاسيما في الأعمال المالية والمصرفية خاصة مع تطور احتياجات ومتطلبات الزبائن واتجاهها للاعتماد على الركائز التكنولوجية عموما والالكترونية بشكل خاص .
ويضع ذلك الإدارات المصرفية أمام تحديات قانونية على المستوى الدولي أمام العمل المصرفي الالكتروني مما يتطلب إيجاد بنية قانونية مناسبة تعمل على إيجاد بنية قانونية مناسبة تعمل على حماية حقوق كافة الأطراف وتؤكد الهوية القانونية لهذه الأطراف وتعمل على إيجاد القوانين التي تشرع وتنظم وتحكم استخدام وسائل الإبلاغ وتبادل البيانات الالكترونية كبديل لوسائل الإبلاغ والتبادل المرتكزة على أساس ورقي والقوانين الخاصة بحماية العميل والسرية .

وقد أقرت لجنة بازل مجموعة من المتطلبات لإدارة المخاطر القانونية ومخاطر السمعة الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية منها:

- 1- يجب على المصارف أن تضمن تقديم المعلومات المناسبة في مواقعها على الانترنت للسماح للعملاء المحتملين بالتوصل إلى استنتاجات مدروسة حول هوية المصرف ومركزه القانوني وذلك قبل الدخول بمعاملات تنفذ من خلال العمليات المصرفية الالكترونية .
- 2- يجب على المصارف اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من الوفاء بمتطلبات سرية العميل بحسب الأقطار التي يقدم فيها المصرف منتجاته وخدماته المستندة إلى العمليات المصرفية الالكترونية .
- 3- يجب أن تكون للمصارف القدرة الفاعلة واستمرارية النشاط وعمليات التخطيط للطوارئ للمساعدة على ضمان توافر النظم والخدمات من خلال العمليات الالكترونية .
- 4- يجب على المصارف إعداد خطط مناسبة تتضمن الاستجابة للحوادث والحد منها (السيطرة عليها) والحد من المشاكل الناشئة عن الحوادث الغير متوقعة بما في ذلك أنواع الهجوم الداخلي والخارجي التي قد تعيق تزويد النظم والخدمات المستندة للعمليات المصرفية الالكترونية.

رابعا - المتطلبات الإدارية :

وتتمثل في التخطيط الجيد والتنظيم الملائم ولا سيما أن استخدام العمليات الالكترونية تلغي كثيرا من الوظائف التقليدية للفصل بين الواجبات وتتضمن المتطلبات الإدارية وتوصيف الهيكل التنظيمي وتحديد السلطات والمسؤوليات وتحديد إجراءات العمل والفصل بين الوظائف في إدارة نظم المعلومات وصياغة آلية إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا على العمليات المصرفية الالكترونية^{xxvii} .

ويمكن القول بان الرقابة الداخلية على العمليات الالكترونية تعتمد بشكل أساسي على التغذية العكسية حيث يتم-وذلك كمثال-وضع المدخلات(المواد الخام)في آلة بعد أن يتم ضبطها بحيث تكون قادرة على قبول أو رفض المواصفات الخاصة بهذه المدخلات كشكل أو توماتيكي وبالتالي فإنه إذا قبلت الآلة المدخلات فإنه يتم بدء عمليات التشغيل حيث تستمر الآلة في التحقق من دقة التنفيذ هذا وفي حالة حدوث أي خلل فإن الآلة ذاتها تقوم بمعالجة هذا الخلل بشكل تلقائي ومع خروج المخرجات من الآلة فإنها توفر أيضا بيانات مرتدة إلى عملية استقبال المخرجات وعمليات التشغيل وذلك بناء على نتائج الرقابة على الوحدة المنتجة السابقة^{xxviii} .

ومما سبق يتضح ان الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية تهدف الى ما يأتي^{xxix} :

- 1- ضمان فاعلية العمليات عن طريق تحقيق أهداف النظام ومنها : ضمان صدق وتمام ودقة المدخلات وضمان دقة وتمام التحديث للملفات الرئيسية.



2- ضمان الاستخدام الكفء للموارد المملوكة لمصرف .

3- حماية موارد البنك وأصوله من الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال .

4- التأكد من دقة البيانات وإمكانية الاعتماد عليها .

5- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية .

الفرع الثاني :

إجراءات الرقابة الداخلية على العمليات الالكترونية المصرفية

يمكن القول بان إجراءات الرقابة الداخلية على العمليات الالكترونية إنما تلك الأساليب المستخدمة في نظم المعلومات الالكترونية و هي تتعلق بوظائف خاصة يقوم بائنها قسم معالجة البيانات الكترونيا ، وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات تسجيل و معالجة البيانات و إعداد التقارير^{xxx} .

وهناك عدة إجراءات يمكن القيام بها لتحقيق رقابة فاعلة على العمليات الالكترونية ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

1- الإجراءات الرقابية العامة : وتتعلق بجميع أنشطة معالجة البيانات الكترونيا.

2- لإجراءات التطبيقية : وهي تتعلق بواجب محاسبي محدد مثل إعداد قائمة بأرصدة الحسابات أو الأجور والمرتببات^{xxxii} .

أولا - الإجراءات الرقابية العامة

وتمثل هذه الإجراءات مفاهيم رقابية صالحة للتطبيق في أي نظام من النظم الالكترونية وتشمل الآتي :

1- تنظيم إدارة معالجة البيانات الكترونيا (الرقابة التنظيمية)

لقد عرف معهد المحاسبين القانونيين الكندي الرقابة التنظيمية في ظل نظام التشغيل الالكتروني للبيانات بأنها تقسيم المهام داخل و خارج قسم التشغيل الالكتروني للبيانات وذلك بهدف تدنيه الأخطاء و المخالفات في ظل استخدام هذه النظم^{xxxii} . وبالتالي فإنه يجب على إدارة معالجة البيانات الكترونيا الفصل بين عدد من الوظائف إذا أريد رقابة كافية وهذه الوظائف هي :

أ- تحليل النظم والبرمجة.

ب- تشغيل الجهاز.

ت- مكتبة البرامج والملفات .

ث- وحدة الرقابة أو مجموعة الرقابة.

فالفصل بين وظيفة تحليل والبرمجة ووظيفة تشغيل الجهاز له أهميته من ناحية الرقابة الداخلية فهذا يؤدي إلى الفصل بين اللذين يملكون المعلومات لإدخال أي عملية غير مصرح بها في النظام (المحللون والمبرمجون) وبين هؤلاء اللذين لهم الاتصال الضروري بالجهاز لتنفيذ ذلك (مشغلو الجهاز) ، فمن الطبيعي أن يكون الموظفون الذين يصممون تطبيقات الجهاز ويكتبون البرامج على معرفه كافية بكل تطبيق بحيث يمكنهم إدخال أي تعديلات غير مصرح بها على البرنامج وإدخال بيانات غير مصرح بها في عمليات التشغيل و لهذا السبب يجب الفصل بين موظفو التشغيل النظام والمحللون و المبرمجون^{xxxiii} .



2- الرقابة على إعداد وتوثيق النظام

- يسهم الإعداد وتوثيق الجيد لنظام التشغيل الإلكتروني للبيانات في أنه يقدم معلومات تفيد محلي النظم وتساعد على تدريب الأفراد الجدد للقيام بتشغيل النظام لذلك يتطلب وجود رقابة فعالة وجيدة على إعداد وتوثيق النظام لضمان الوثوق فيه^{xxxiv}. ومن أهم هذه الإجراءات:
- أ- عند تصميم النظام يجب وجود ممثلين للإدارات المستخدمة وعند اللزوم يجب وجود ممثلين لأداره الحسابات والمراجعين الداخليين.
 - ب- اختبارات الأنظمة يجب أن يكون عبارة عن جهد تعاوني بين أداره معالجة البيانات الالكترونية والإدارات المستخدمة.
 - ت- كل نظام يجب أن يكون له مواصفات مكتوبة ويكون قد سبق دراستها واعتمادها من الإدارة والإدارات المستخدمة.
 - ث- يجب وجود نظام رسمي تفرضه الإدارة لتوثيق جميع الإجراءات والتطبيقات المختلفة والبرامج التي تحويها^{xxxv}

3- الضوابط الرقابية المبنية في الأجهزة :

حققت التكنولوجيا الحديثة درجة كبيرة من الدقة في مختلف الأجهزة وأحد العوامل التي تساعد على الاعتماد على دقة هذه الأجهزة، والضوابط الرقابية المبنية في الجهاز نفسه بواسطة الشركة المنتجة والتي تهدف إلى اكتشاف أي خطأ في الجهاز. ومن الضوابط الرقابية الموجودة في الأجهزة ما يلي:

- أ- القراءة المزدوجة وفيها تتم قراءة بيانات المدخلات الموجودة على الأشرطة المغطاة والبيانات المثقوبة مرتين وتتم مقارنة القراءتين
 - ب- القراءة بعد الكتابة حيث يقوم الكمبيوتر بقراءة البيانات مره أخرى بعد إن يكون قد تم تسجيلها في وحدة التخزين أو علي وحدة الإخراج
 - ت- مراجعة الصدى وهنا يقوم الجهاز بإرسال البيانات التي استقبلتها وحدة الإخراج مرة أخرى إلى مصدرها الأصلي لمقارنتها بالبيانات الأصلية
 - ث- مراجعة التماثل وهذا النظام يساعد على اكتشاف ضياع أي بيانات خلال عملية التشغيل^{xxxvi}
- 4- الإجراءات الرقابية على الاتصال بالأجهزة وحماية الملفات
- حماية الأجهزة والبرامج تعتبر من الإجراءات الرقابية المهمة في الأنظمة الالكترونية حيث يجب الأجهزة وملفات البيانات من أي استعمال غير مصرح به^{xxxvii}.

ثانيا - الإجراءات الرقابية التطبيقية :

هي عبارة عن إجراءات رقابية محددة تهدف إلى التأكد من صحة تشغيل البيانات والتقرير عنها بحيث يمكن الاعتماد على هذه البيانات وستتم مناقشة الإجراءات التي تؤثر على النظام أي الرقابة على المدخلات والرقابة على التشغيل والرقابة على المخرجات كما يلي^{xxxviii}:

1- الرقابة على المدخلات :

الرقابة على المدخلات تتعلق باستلام بيانات دقيقة من الإدارات المختلفة وتحويلها إلى بيانات قابلة للقراءة والرقابة على المدخلات لها أهمية كبيرة في النظم الالكترونية وذلك لان معظم الأخطاء تحدث عند هذه النقطة وتهدف الرقابة على المدخلات إلى إعطاء تأكيد معقول بان البيانات التي تم استلامها للتشغيل بواسطة إدارة معالجة البيانات الكترونيا قد تم التصريح بها بطريقة صحيحة وتم تحويلها إلى شكل تحسه الآلة وتميزها وان البيانات لم تخفي او تفقد او يضاف إليها أو تكرر او تم تغييرها بأي طريقة أخرى وتشمل الرقابة على المدخلات الإجراءات الرقابية التي تتعلق برفض وتصحيح وإعادة تقديم البيانات التي كانت غير صحيحة أصلا.



2- الرقابة على التشغيل :

تهدف الرقابة على التشغيل إلى إعطاء تأكيد معقول بان تشغيل البيانات الكترونيا قد تم تنفيذه طبقا للغرض الموضوع لكل تطبيق من التطبيقات ويقصد بذلك أن جميع العمليات قد تم تشغيلها كما هو مصرح بذلك وانه لم يتم استبعاد أي عمليات غير مصرح بها وانه لم يتم إضافة أي عمليات غير مصرح بها.

3- الرقابة على المخرجات :

تهدف الرقابة على المخرجات إلى التأكد من دقة نتائج التشغيل (مثل كشوف أرصدة الحسابات والتقارير والفواتير وشيكات المدفوعات) وإلى التأكد من أن الأشخاص المصرح لهم فقط هم الذين يستلمون المخرجات والنتائج. والمفهوم الأساسي للرقابة على المخرجات هو أن مجاميع المخرجات يجب مقارنتها مع المجاميع الرقابية للمدخلات وفحص وتسوية أي فروق وهذه هي إحدى الوظائف المهمة للمجموعة الرقابية داخل إدارة معالجة البيانات. ويجب الاحتفاظ بسجل لجميع الأخطاء التي تم تصحيحها ويجب أن تكون هناك رقابة على عملية توزيع المخرجات ويتم ذلك عادة بمعرفة مجموعة او (لجنة) الرقابة التي يجب عليها أن تمارس عناية خاصة عند توزيع المخرجات التي تتسم بطابع السرية.

رابعا - الرقابة على التعرض لمخاطر العمليات الالكترونية

تشتمل هذه الرقابة على ستة مجالات على النحو الآتي^{xxxix} :

- 1- تنفيذ سياسات و إجراءات التامين التي تستهدف:
 - أ- تحديد شخصية المتعامل مع النظم/التصديق.
 - ب- ضمان الحفاظ على سرية معاملات العملاء.
 - ت- ضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء إثناء انتقالها عبر القنوات .
 - ث- ضمان عدم انكسار مرسل الرسالة لها.
- 2- تدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالبنك من مجلس إداره و إداره عليا و بين العاملين بشأن سلامة أداء النظام و توفير التدريب المستمر للعاملين.
- 3- استمرار تقييم و تطوير الخدمات .
- 4- وضع ضوابط تحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر خارج البنك لتقديم الدعم الفني وتشمل هذه الضوابط على ما يلي:
 - متابعة الأداء المالي و التشغيل لمقدمي الدعم الفني
 - التأكد من مقدرة مقدمي الدعم الفني على توفير التامين بما يتفق و المتبع داخل البنك في حالة تعرفهم على بيانات ذات حساسية تخص البنك وذلك من خلال مراجعة سياستهم وإجراءاتهم في هذا المجال
 - توفير ترتيبات طوارئ لتغطية احتمالات أي تغيير مفاجئ في مقدمي الدعم الفني
 - 5- إحاطة العملاء بالعمليات المصرفية الالكترونية و كيفية استخدامها
 - 6- إعداد خطط طوارئ بديلة في حالة إخفاق النظام عن أداء الخدمات .



الخلاصة :

في نهاية بحثنا توصلنا الى عدة استنتاجات وتوصيات نوضحها كما يلي :

اولا - الاستنتاجات

لقد توصلنا الى عدة استنتاجات وهي كالآتي :

- 1- يمكن تعريف العمليات المصرفية الالكترونية هي مجموعة العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف والمسموح له بمزاوتها بموجب القوانين والتعليمات النافذة عن طريق وسائل الاتصال الحديثة .
- 2- ان للعمليات المصرفية الالكترونية عدة مميزات اهمها المساهمة في ازدياد التنافس لتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية والمرونة والسهولة والسرعة وغيره من المميزات التي تم التطرق لها في البحث.
- 3- ان للعمليات المصرفية الالكترونية انواع عديدة منها خدمات الصرافة الالية وخدمات النقود الرقمية وخدمات الانترنت المصرفي وخدمات الهاتف المصرفي واصدار الشيكات الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية واصدار البطاقات البنكية .
- 4- هناك عدة مخاطر تتعرض لها العمليات المصرفية منها المخاطر الاستراتيجية ومخاطر التشغيل ومخاطر سمعة ومخاطر قانونية . لقد عرفنا الرقابة الداخلية بأنها مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتبناها الإدارة لتمكينها من استغلال موارد المصرف بكفاية وحمايتها من سوء الاستخدام وضمان دقة التزامها بالقوانين والتعليمات النافذة .
- 5- وهناك متطلبات للرقابة الداخلية وتتضمن أربعة متطلبات وهي متطلبات حماية وامن ، ومتطلبات تشريعية ، ومتطلبات تكنولوجية، ومتطلبات إدارية.
- 6- ان إجراءات الرقابة الداخلية على العمليات الالكترونية هي تلك الأساليب المستخدمة في نظم المعلومات الالكترونية و هي تتعلق بوظائف خاصة يقوم بادائها قسم معالجة البيانات الكترونيا ، وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات تسجيل و معالجة البيانات و إعداد التقارير .
- 7- هناك عدة إجراءات يمكن القيام بها لتحقيق رقابة فاعلة على العمليات الالكترونية ويمكن تقسيمها إلى قسمين وهي الإجراءات الرقابية العامة والتي تتعلق بجميع أنشطة معالجة البيانات الكترونيا . اما لإجراءات التطبيقية فهي تتعلق بواجب محاسبي محدد مثل إعداد قائمة بأرصدة الحسابات أو الأجور والمرتببات.

ثانيا - التوصيات :

هناك عدة توصيات ندرجها كما يأتي :

- 1- نوصي المشرع بالاسهاب في مسألة الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية وادراج الاحكام الخاصة بها بصورة تفصيلية لظهور هذا النوع من العمليات مواكبة مع التطور العلمي والتكنولوجي للمجتمعات .
- 2- ان يشرع قانون خاص بالعمليات المصرفية الإلكترونية وبيان تعريفها وانواعها والمخاطر التي قد ترد عليها .



الهوامش:

1. منير الجنيبي، ممدوح الجنيبي، البنوك الإلكترونية، الناشر دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005م ص223-224.
2. جبريل أحمد إسحاق، الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الاداء الاقتصادي، منشور على الموقع الإلكتروني TKRONI.COM/Vb/showthread
3. د - رحيم حسين و الهواري معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة في الملتقى لوطني الاول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، يومي 15 و 14 ديسمبر 2004 ص. -315. 322 نشرت على صفحة الانترنت على الرابط www.ratoul.voila.net/resumcoll.htm
4. د. نادر عبد العزيز شافي المصارف والنقود الالكترونية، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007. ص 155.
5. أحمد مجّد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والإلكترونية المستقبل، المنصورة، الناشر المكتبة العصرية، 2007، ص 91.
6. ناظم الشمري، عبد الفتاح العبد اللات، الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر، ط 1، 2008، ص 76.
7. د. احمد سفر، انظمة الدفع الالكترونية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 24.
8. احمد مجّد غنيم، مصدر سابق، ص 97-98.
9. المصدر السابق، ص 96.
10. ناظم الشمري، عبد الفتاح العبد اللات، مصدر سابق، ص 32.
11. منير الجنيبي، ممدوح الجنيبي، مصدر سابق، ص 13.
12. أحمد مجّد غنيم، مصدر سابق، ص 104.
13. المصدر السابق، ص 99 - 102.
14. د. احمد سفر، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص 22.
15. د. منير الجنيبي، ممدوح الجنيبي، المصدر السابق، ص 230.
16. الفقرة اولا - م 36 من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف 94 لسنة 2004 رقم 4 لسنة 2010.
17. المصدر السابق الذكر، ص 231.
18. د. احمد سفر، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية، المرجع السابق، ص 229.
19. د. احمد سفر، انظمة الدفع الالكترونية، المصدر السابق، ص 27.
20. سليمان ضيف الله الزين، التحويل الالكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 212.



21. شول شهرة ومدوخ ماجدة , الصيرفة الالكترونية , ماهيتها- مخاطرها- , حمايتها مداخلة مقدمة الى المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة , جامعة جيغل , 2005, ص 15 .
22. محمد احمد عبد النبي , الرقابة المصرفية , دار زمزم ناشرون وموزعون , ط1 , الاردن , 2012 , ص 39 .
23. خليل الرفاعي , تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الاسلامية الاردنية , المؤتمر العلمي الدولي المتميز للمنظمات الحكومية , جامعة ورقلة , قسم علوم التسيير , 9 مارس 2005 , ص 6 .
24. نوال بن عمارة , ابعاد الرقابة الداخلية واهميتها في المصارف المشاركة , كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير , العدد 9 , 2009, ص 151 .
25. محمد السيد سرايا , شحاته السيد شحاته , واخرون ., الرقابة والمراجعة الحديثة , دار التعليم الجامعي , الاسكندرية , 2013 , ص23 .
26. سامية العنزي, دراسة مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي , جامعة ال البيت-الأردن بحث منشور على الموقع الالكتروني -acc youth.forumarabia.com/register?redirect=%2Ft185-topic
27. سامية العنزي , مصدر سابق , بدون صفحات .
28. احمد محمد غنيم , ا لإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق , المكتبة العصرية , المنصورة , 2009 , ص 20
29. بليغ احمد سعيد ناجي , مدى التزام البنوك التجارية اليمنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية , رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة ST-CLEMENTS, 2010, ص65.
30. الرقابة , على الموقع الالكتروني, WWW .ISLAMC.CC\FILZ\ONE.NEWSASP\ISNEWS:349,
31. مصطفى عيسى خضير ,المراجعة والمفاهيم المحاسبية , مكتبة فهد الوطنية ,السعودية , 1417 , ص271.
32. الرقابة , مصدر سابق .
33. مصطفى عيسى خضير , مصدر سابق , ص273 .
34. الرقابة , مصدر سابق .
35. مصطفى عيسى خضير , مصدر سابق , ص275.
36. مصطفى عيسى خضير , مصدر سابق , ص275.
37. سمير الخطيب , قياس وإدارة المخاطر بالبنوك , منشأة المعارف , الإسكندرية , 2008 , ص270
38. مصطفى عيسى خضير , مصدر سابق , ص 279 - 281 .
39. مصطفى عيسى خضير , مصدر سابق , ص 282 .

المصادر :

اولا : الكتب



1. د . احمد سفر , انظمة الدفع الالكترونية , الطبعة الاولى, منشورات الحلبي الحقوقية , لبنان, 2008 .
2. د. احمد سقر , العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية , الطبعة الاولى , المؤسسة الحديثة للكتاب , لبنان , 2006.
3. أحمد مُجد غنيم , إدارة البنوك تقليدية الماضي والإلكترونية المستقبل , المنصوره , الناشر المكتبة العصرية , 2007.
4. احمد مُجد غنيم , ا لإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق , المكتبة العصرية , المنصورة , 2009.
5. سمير الخطيب , قياس وإدارة المخاطر بالبنوك , منشأة المعارف , الإسكندرية , 2008.
6. مُجد احمد عبد النبي , الرقابة المصرفية , دار زمزم ناشرون وموزعون , ط1 , الاردن , 2012.
7. مُجد السيد سرايا , شحاته السيد شحاته , واخرون ., الرقابة والمراجعة الحديثة , دار التعليم الجامعي , الاسكندرية , 2013
8. مصطفى عيسى خضير ,المراجعة والمفاهيم المحاسبية , مكتبة فهد الوطنية ,السعودية , 1417 ,
9. منير الجنبهي , ممدوح الجنبهي , البنوك الإلكترونية , الناشر دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , 2005.
10. د .نادر عبد العزيز شافي المصارف والنقود الالكترونية , الطبعة الاولى , المؤسسة الحديثة للكتاب , طرابلس ,لبنان, 2007 .
11. ناظم الشمري , عبد الفتاح العبد اللات , الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع , دار وائل للنشر , ط1 , 2008.

ثانيا : البحوث والرسائل

1. بليغ احمد سعيد ناجي , مدى التزام البنوك التجارية اليمنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية , رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة ST-CLEMENTS , 2010.
2. جبريل أحمد إسحاق, الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الاداء الاقتصادي , بحث منشور على الموقع الإلكتروني TKRONI COM/Vb/showhread
3. خليل الرفاعي , تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الاسلامية الاردنية , المؤتمر العلمي الدولي المتميز للمنظمات الحكومية , جامعة ورقلة , قسم علوم التسيير , 9 مارس 2005.
4. د - رحيم حسين و الهواري معراج , الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية , مداخلة في الملتقى لوطني الاول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي , العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية , جامعة الشلف , يومي 15 و 14 ديسمبر 2004. نشرت على صفحة الانترنت على الرابط www.ratoul.voila.net/resumcoll.htm
5. سامية العنزي , دراسة مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي , جامعة ال البيت- الأردن بحث منشور على الموقع الإلكتروني -acc youth.forumarabia.com/register?redirect=%2Ft185-topic
6. شول شهرة ومدوخ ماجدة , الصيرفة الالكترونية , ماهيتها- مخاطرها- , حمايتها مداخلة مقدمة الى المنظومة المصرفية في اللفية الثالثة , جامعة جيجل , 2005.
7. نوال بن عمارة , ابعاد الرقابة الداخلية واهميتها في المصارف المشاركة , كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية , جامعة قاصدي مرياح , ورقلة , مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير , العدد 9 , 2009 .



8. الرقابة، بحث منشور على الموقع الإلكتروني، WWW

.ISLAMC.CC\FILZ\ONE.NEWSASP\ISNEWS:349

ثالثاً: القوانين:

1. تعليمات رقم 4 لسنة 2010 تسهيل قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004 .
2. نظام الدفع الإلكتروني للأموال رقم 3 لسنة 2014.

ⁱ منير الجنبهي، ممدوح الجنبهي، البنوك الإلكترونية، الناشر دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005م ص223- 224.

ⁱⁱ جبريل أحمد إسحاق، الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الاداء الاقتصادي، منشور على الموقع الإلكتروني

TKRONI.COM/Vb/showthread

ⁱⁱⁱ د - رحيم حسين و الهواري معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة في الملتقى لوطني الاول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، يومي 15 و 14 ديسمبر 2004، ص 315- 322 نشرت على صفحة الانترنت على الرابط www.ratoul.voila.net/resumcoll.htm

^{iv} د. نادر عبد العزيز شافي المصارف والنقود الإلكترونية، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007. ص 155.

^v أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والإلكترونية المستقبل، المنصورة، الناشر المكتبة العصرية، 2007، ص 91.

^{vi} ناظم الشمري، عبد الفتاح العبد اللات، الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع، دار وائل للنشر، ط1، 2008،

ص 76.

^{vii} د. احمد سفر، انظمة الدفع الإلكترونية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 24.

^{viii} احمد محمد غنيم، مصدر سابق، ص 97-98.

^{ix} المصدر السابق، ص 96.

^x ناظم الشمري، عبد الفتاح العبد اللات، مصدر سابق، ص 32.

^{xi} منير الجنبهي، ممدوح الجنبهي، مصدر سابق، ص 13.

^{xii} أحمد محمد غنيم، مصدر سابق، ص 104.

^{xiii} المصدر السابق، ص 99 – 102.

^{xiv} د. احمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، الطبعة الاولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص 22.

^{xv} د. منير الجنبهي، ممدوح الجنبهي، المصدر السابق، ص 230.

^{xvi} الفقرة اولاً - م 36 من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف 94 لسنة 2004 رقم 4 لسنة 2010.

^{xvii} المصدر السابق الذكر، ص 231.

^{xviii} د. احمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، المرجع السابق، ص 229.

^{xix} د. احمد سفر، انظمة الدفع الإلكترونية، المصدر السابق، ص 27.

^{xx} سليمان ضيف الله الزين، ص، التحويل الإلكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 212.

^{xxi} شول شهرة ومдох ماجدة، الصيرفة الإلكترونية، ماهيتها- مخاطرها- حمايتها مداخلة مقدمة الى المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة، جامعة جبجل، 2005، ص 15.

^{xxii} محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، دار زمزم ناشرون وموزعون، ط1، الاردن، 2012، ص 39.

^{xxiii} خليل الرفاعي، تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الاسلامية الاردنية، المؤتمر العلمي الدولي المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة، قسم علوم التسيير، 9 مارس 2005، ص 6.



- xxiv نوال بن عمارة , ابعاد الرقابة الداخلية واهميتها في المصارف المشاركة , كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير , العدد 9 , 2009 , ص 151 .
- xxv محمد السيد سرايا , شحاته السيد شحاته , وآخرون ., الرقابة والمراجعة الحديثة , دار التعليم الجامعي , الاسكندرية , 2013 , ص 23 .
- xxvi سامية العنزي , دراسة مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي , جامعة ال البيت-الأردن بحث منشور على الموقع الالكتروني-acc youth.forumarabia.com/register?redirect=%2Ft185-topic
- xxvii سامية العنزي , مصدر سابق , بدون صفحات .
- xxviii احمد محمد غنيم , ا لإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق , المكتبة العصرية , المنصورة , 2009 , ص 20
- xxix بليغ احمد سعيد ناجي , مدى التزام البنوك التجارية اليمنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ST-CLEMENTS , 2010 , ص 65 .
- xxx الرقابة , على الموقع الالكتروني, WWW.ISLAMC.CC\FILZ\ONE.NEWSASP\ISNEWS:349
- xxxi مصطفى عيسى خضير , المراجعة والمفاهيم المحاسبية , مكتبة فهد الوطنية , السعودية , 1417 , ص 271 .
- xxxii الرقابة , مصدر سابق .
- xxxiii مصطفى عيسى خضير , مصدر سابق , ص 273 .
- xxxiv الرقابة , مصدر سابق .
- xxxv مصطفى عيسى خضير , مصدر سابق , ص 275 .
- xxxvi مصطفى عيسى خضير , مصدر سابق , ص 275 .
- xxxvii سمير الخطيب , قياس وإدارة المخاطر بالبنوك , منشأة المعارف , الإسكندرية , 2008 , ص 270
- xxxviii مصطفى عيسى خضير , مصدر سابق , ص 279 - 281 .
- xxxix مصطفى منير الجنيهي , ممدوح الجنيهي , البنوك الإلكترونية , الناشر دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , 2005 م ص 223 - 224 .
- xxxix جبريل أحمد إسحاق , الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الاداء الاقتصادي , منشور على الموقع الإلكتروني TKRONI.COM/Vb/showthread
- xxxix د - رحيم حسين و الهواري معراج , الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية , مداخلة في الملتقى لوطني الاول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي , العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية , جامعة الشلف , يومي 15 و 14 ديسمبر 2004 ص - 315 . 322 نشرت على صفحة الانترنت على الرابط www.ratoul.voila.net/resumcoll.htm
- xxxix د .نادر عبد العزيز شافي المصارف والنقود الالكترونية , الطبعة الاولى , المؤسسة الحديثة للكتاب , طرابلس , لبنان , 2007 . ص 155 .
- xxxix أحمد محمد غنيم , إدارة البنوك تقليدية الماضي والإلكترونية المستقبل , المنصورة , الناشر المكتبة العصرية , 2007 , ص 91 .
- xxxix ناظم الشمري , عبد الفتاح العبد اللات , الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع , دار وائل للنشر , ط 1 , 2008 , ص 76 .
- xxxix د . احمد سفر , انظمة الدفع الالكترونية , الطبعة الاولى , منشورات الحلبي الحقوقية , لبنان , 2008 , ص 24 .
- xxxix احمد محمد غنيم , مصدر سابق , ص 97-98 .
- xxxix المصدر السابق , ص 96 .
- xxxix ناظم الشمري , عبد الفتاح العبد اللات , مصدر سابق , ص 32 .
- xxxix منير الجنيهي , ممدوح الجنيهي , مصدر سابق , ص 13 .
- xxxix أحمد محمد غنيم , مصدر سابق , ص 104 .
- xxxix المصدر السابق , ص 99 - 102 .
- xxxix د . احمد سفر , العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية , الطبعة الاولى , المؤسسة الحديثة للكتاب , لبنان , 2006 , ص 22 .



- xxxix د. منير الجنيبي، ممدوح الجنيبي، المصدر السابق، ص 230.
- xxxix الفقرة اولا - م 36 من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف 94 لسنة 2004 رقم 4 لسنة 2010 .
- xxxix المصدر السابق الذكر، ص 231 .
- xxxix د. احمد سفر، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية، المرجع السابق، ص 229.
- xxxix د. احمد سفر، انظمة الدفع الالكترونية، المصدر السابق، ص 27 .
- xxxix سليمان ضيف الله الزين، ص، التحويل الالكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 212 .
- xxxix شول شهرة ومدوخ ماجدة، الصيرفة الالكترونية، ماهيتها- مخاطرها- حمايتها مداخلة مقدمة الى المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة، جامعة جبجل، 2005، ص 15 .
- xxxix محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، دار زمزم ناشرون وموزعون، ط1، الاردن، 2012، ص 39 .
- xxxix خليل الرفاعي، تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الاسلامية الاردنية، المؤتمر العلمي الدولي المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة، قسم علوم التسيير، 9 مارس 2005، ص 6 .
- xxxix نوال بن عمارة، ابعاد الرقابة الداخلية واهميتها في المصارف المشاركة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 9، 2009، ص 151 .
- xxxix محمد السيد سرايا، شحاته السيد شحاته، وآخرون، الرقابة والمراجعة الحديثة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص 23.
- xxxix سامية العنزي، دراسة مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية من وجهة نظر المدقق الخارجي، جامعة ال البيت-الأردن بحث منشور على الموقع الالكتروني-acc youth.forumarabia.com/register?redirect=%2Ft185-topic
- xxxix سامية العنزي، مصدر سابق، بدون صفحات .
- xxxix احمد محمد غنيم، الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة، 2009، ص 20
- xxxix بليغ احمد سعيد ناجي، مدى التزام البنوك التجارية اليمنية بمتطلبات الرقابة الداخلية على أنشطة التجارة الالكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ST-CLEMENTS، 2010، ص 65.
- xxxix الرقابة، على الموقع الالكتروني، WWW.ISLAMC.CC\FILZ\ONE.NEWSASP\ISNEWS:349،
- xxxix مصطفى عيسى خضير، المراجعة والمفاهيم المحاسبية، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، 1417، ص 271.
- xxxix الرقابة، مصدر سابق .
- xxxix مصطفى عيسى خضير، مصدر سابق، ص 273 .
- xxxix الرقابة، مصدر سابق .
- xxxix مصطفى عيسى خضير، مصدر سابق، ص 275.
- xxxix مصطفى عيسى خضير، مصدر سابق، ص 275.
- xxxix سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008، ص 270
- xxxix مصطفى عيسى خضير، مصدر سابق، ص 279- 281 .
- في عيسى خضير، مصدر سابق، ص 282 .